

العالمية الحديثة على السياسة الـ بانية و أدواتها
د. حلوز و فاء، جامعة تلمسان، الجزائر
نعيمة بن دبيش جامعة مستغانم، الجزائر

تأثير

Abstract

Actuellement, le monde connaît de nombreuses variables internationales qui peuvent avoir un impact dramatique sur l'avenir des relations économiques internationales et se reflète sur leurs politiques. L'Algérie étaient pas à l'abri de ces nouvelles changements au niveau internationale, ce là nécessite une révision de la politique fiscale et de ses instruments comme un outil important et efficace utilisées par l'Etat pour atteindre ses objectifs, afin de maintenir la stabilité et la croissance de leur propre système économique. Alor, l'Algérie est obliger d'adapter ses outils fiscale et sa politique fiscal pour s'intégrée dans les changements globaux et réduire les effets négatifs causés par eux.

Les mots clé : les variable internationales, Outils de l'impôt, la politique fiscale algérienne.

:

يشهد العالم حاليا العديد من المتغيرات الدولية التي يمكن أن يكون لها بالغ الأثر على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية الأمر الذي ينعكس على سياساتها المنتهجة، والجزائر لم تكن بمنأى عن تلك المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية، وهو الأمر الذي استدعى إعادة النظر في السياسة الضريبية و أدواتها باعتبارها أداة هامة وفعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، و التي يجب على الجزائر إتباعها حتى يمكن المحافظة على استقرار ونمو النظام الاقتصادي الخاص بها. حيث يقع على الجزائر عبء تحديد أدوات الجاذبية الضريبية و السياسة الجبائية لتتفاعل مع المتغيرات العالمية وتخفف الآثار السلبية الناتجة عنها بقدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الدولية، الأدوات الضريبية، السياسة الضريبية الجزائرية.

مقدمة

تعتبر أدوات الجاذبية الضريبية والسياسة الجبائية إحدى أهم رموز السيادة الوطنية ومظهر التواجد في كل النظم الاقتصادية المعاصرة بأشكال مضامين مختلفة ومتباينة نسبيا، كونها أداة تمويلية هامة وحيوية ومصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة من بينها الجزائر، يعيش لاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ضمن عالم تحكمه مجموعة من المؤثرات الاقتصادية ناتجة عن العولمة، حيث أصبحت هذه الأخيرة محددًا لسلوك جل دول ومنظمات العالم وعلى كل الأصعدة، وذلك لما أفرزته من حقائق صارت تمثل تحديا أمام الاقتصاد الجزائري في ظل سعيها لمواكبة التطورات العالمية.

لذلك ارتأت الجزائر في السنوات الأخيرة إعادة النظر في مختلف أدوات الجاذبية الضريبية والسياسات الجبائية الخاصة بها، وفي ظل حرصها على ضمان استقلاليتها ومحاولة الخروج من ضائقتها المالية، أين انتهجت في الآونة تقنين التشريعات الجبائية بقصد الوصول إلى مختلف متطلبات النمو الاقتصادي لجأت إلى السياسة الجبائية وأدواتها بثتى أنواعها كأنسب مورد مالي، (رسلان محمد، 2012، ص: 207) خاصة أن دورها لا يقتصر في كونها أداة تمويلية محضة بل لكونها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عناصر التنمية الوطنية. ولمعالجة هذه الأحداث تمثلت إشكالية البحث في ما يلي: كيف تؤثر المستجدات العالمية في الألفية الثالثة على أدوات الجاذبية الضريبية و السياسة الجبائية الجزائرية ؟ و كيف يمكن

مواجهتها ؟

تكمن أهمية هذا البحث في توضيح التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في خضم مقتضيات التنمية المحلية، العولمة والتجارة الالكترونية بالإضافة إلى ما تطلبه التكتلات الاقتصادية من البحث في أدوات مساعدة لها كالتنسيق الضريبي. بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده، وللإجابة على إشكالية تضمن هذا البحث المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول: التجارة الالكترونية و تحدياتها الجبائية؛

المحور الثاني: أثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الجاذبية الضريبية والسياسة الجبائية؛

المحور الثالث: نمو الإستثمارات الاجنبية؛

المحور الرابع: تحدي انهيار أسعار النفط العالمية؛

المحور الخامس: التفكيك الجمركي الناجم عن إتفاقيه الشراكة الأورو متوسطية.

المحور الأول: التجارة الالكترونية و تحدياتها الجبائية.

لقد أدى الاقتصاد الرقمي إلى تعزيز لبني التحتية للتجارة الالكترونية من خلال استخدام الوسائط الالكترونية خصوصا في عمليات الشراء و البيع و تحويلات المالية، و هذا ما نتج عنه مفهوم التجارة الالكترونية، (بوح نية قوي، ص: 01) التي تعرف على أنها: "القيام و ممارسة عمليات بيع و شراء المنتجات و الخدمات عبر الانترنت باستعمال تكنولوجيايات الويب و تبادل البيانات إلكترونيا و تحويل الأموال إلكترونيا"، (بلحشر عائشة، 2005، ص: 292) يمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون ، الشركات، المحلات مع الوسطاء والمشترون، حيث تقدم فيه الخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية التي سيتم التعرض لها لاحقا".

ومن هنا لا يمكن للجزائر تجنب الحديث عن إشكالية فرض الضرائب على الناشطين الماليين والتجارين الإلكترونيين، ذلك لأن طبيعة عملهم الإلكترونية تعني احتمال عدم الكشف عن مصدر النشاط أو الربح بشكل واضح وقابل للمراقبة، إضافة إلى ذلك الأعمال الإلكترونية المتحركة من حيث حالة التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعا ولهذا قررت أمريكا عدم فرض ضرائب على أنشطة الأعمال والتجارة الإلكترونية، وهذا ما أقرته منظمة التجارة العالمية WTO عام 1998 حيث لا تفرض رسوم جمركية على التبادل الإلكتروني. (شرين بدري البارودي، 2005)

وهذا الامر يضع السياسة الجبائية الجزائرية أمام عدة تحديات تجعلها ترضخ لعدة إمتيازات ضريبية و قوانين جبائية لا تكون في غالب الأحيان لصالحها، و يمكن إجمال هذه التحديات فيما يلي: (رمضان صديق محمد، 2002، ص: 257)

- غياب آليات إخضاع التجارة الالكترونية لقوانين الجبائية على الدخل الناتج من

هذه التجارة.

- عدم القدرة على حصر هذه التجارة في إقليم معين وبناء عليه فلا يمكن للدولة فرض الضريبة الإقليمية التابعة لإقليمها.

- وبما أن التجارة الإلكترونية هي عبارة عن مؤسسات الملموسة و القائمة ، فهنا يفترض إنشاء قانون ضريبي خاص متعلق بهذا النوع من التجارة، كون أن لكل دولة الحق في فرض ضريبة، لأنه ليس من الصعب المتاجرة بين البلدان باستخدام هذا النوع من التجارة كما انه ليس من الصعب تسجيل عنوان أو بريد الكتروني في دولة معينة بينما تكون إقامتها في دولة أخرى.

- اختلال واحد من أهم مبادئ السياسة الجبائية و هو العدالة بسبب التخلص من الحواجز الجمركية و الضريبة المفروضة على التجارة التقليدية ، فتجارة الأشرطة و الكتب عبر الانترنت ليس كتجارة الأشرطة و الكتب عبر الحدود (مرارقة صالح، 2003، ص: 223).

- كون كل مداخل هذه المؤسسات عبارة عن نقود الكترونية يصعب على الدولة الاطلاع على البيانات الضرورية لفرض ضرائب عليها ، نظرا لصعوبة الفحص والرقابة، أي عدم قدرة الدولة على القيام بحققها في الاطلاع على الدفاتر والمستندات...الخ.

- إمكانية تهريب النقود و فتح حسابات في بنوك خارجية و بأسماء مختلفة و منها عدم قدرة الدولة المعنية على القيام بواجبها.(سعيد عبد العزيز عثمان، 2002، ص:14).

المحور الثاني: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الجاذبية الضريبية و السياسة الجبائية.

في ظل المفاوضات التي تسعى الجزائر من خلالها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والتي تقوم اتفاقياتها على ثلاثة مبادئ تأثر على الآليات الضريبية و السياسة الجبائية الجزائرية بشكل مفروض، و فيما يلي سنستعرض أهم هذه المبادئ و طبيعة تأثيرها:

1- تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و غير الجمركية

يقصد بالقيود الجمركية الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة، حيث تلتزم الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالعمل على إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية أو على الأقل تخفيضها، ويتم ذلك من خلال المفاوضات متعددة الأطراف تضم كل الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية، وتتم من حيث المبدأ على أساس التبادلية، يعني أن ما تعرضه الدولة من إزالة أو تخفيف يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من الدول الأخرى، و هو الأمر الذي تمر به الجزائر في إطار سعيها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، حيث أنها بدت نفسها في مواجهة شروط و أسس تمس بأدوات الجاذبية الضريبية من جهة و النظام الجبائي ككل.

2- مبدأ عدم التمييز الضريبي

ويعني أن أية ميزة ضريبية تمنحها دولة لأخرى لابد أن تنسحب تلقائيا إلى كل الدول المتاجرة دون المطالبة بذلك فإذا منح إحدى الدول الأعضاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على السلعة مستوردة من دولة معينة فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل الدول الأخرى يسري على نفس السلعة. فمتى تم ربط أية جباية جمركية و تم تسجيلها في جداول التنازلات الخاصة بكل دولة فإن حقوق سائر الدول تصبح متعلقة بها، بمعنى أن الربط لا يقف أثره عند الدول التي قام بالمفاوضات في المقام الأول و إنما يمتد إلى سائر الدول الأعضاء التي تستفيد من التخفيض الذي تم الاتفاق عليه طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و بذلك تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية.

3- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية:

حيث عمل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على تحريم كل أنواع السلوك الجائر و من بين قواعد السلوك الهامة الاعتماد على التعريف الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية، مثل حماية الصناعات الوطنية أو علاج عجز شديد في ميزان المدفوعات. إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة "الجات"، و مشاركتها في دورة الأورجواي بصفة عضو ملاحظة إلى جانب مصادقتها على

البيان الختامي لجولة الأورجواي في عام 1994 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، وقدم الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996. (زرنوح ياسمينة، 2006، ص-ص: 80-91).

المحور الثالث: نمو الاستثمارات الأجنبية.

أصبحت الاستثمارات الأجنبية تعتبر بمثابة الشكل التمويلي البديل للمديونية ، حيث ص الدول على ترقيته و تحفيزه بتهيئة المناخ الملائم له، و إذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتوطن بنسبة 70% في الدول الصناعية الكبرى فذلك لما تتمتع به هذه الأخيرة من جاذبية في كل مكونات المناخ الاستثماري، و تعتبر الأدوات الضريبية و الجبائية من أهم العناصر المكونة لهذا المناخ، (قدي عبد المجيد، www.djelfa.info) حيث أن الدول تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي تجد نفسها مجبرة على إعتقاد أسلوب الجذب الضريبي من خلال منح مختلف الإعفاءات والتخفيضات والامتيازات الضريبية لهذه الاستثمارات بغية تشغيلها داخل ترابها الوطني، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول ، فبرغم من التدابير الجبائية الكثيرة الواردة في القوانين المالية المتعلقة بترقية الاستثمار وتطويره فان استقطابها للاستثمارات الأجنبية محدود خارج قطاع المحروقات ، الأمر الذي يآثر سلبا على الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الاستثمارات نتيجة اعتمادها لنسب و معدلات ضريبية لا تغطي ما يكلفه هذا النوع من الاستثمارات للاقتصاد الوطني ، سواء على الصعيد المائي أو التجاري وحتى الاجتماعي.

تمثل الضرائب أحد عوائق زيادة حجم الاستثمار الخاص، بينما تمثل الإعفاءات الضريبية خاصة في المراحل الأولى لحياة المشروع الخاص عنصر جذب لتلك الاستثمارات، الأمر الذي دعي الكثير من الدول على اختلاف أنظمتها تضمين تشريعاتها تقرير العديد من المزايا والمنح وخاصة الإعفاءات الضريبية باعتبارها عامل هام في جذب الاستثمارات الخاصة بالإضافة للعوامل الأخرى. إن الاستفادة من فرصة الاستثمار في الجزائر جعلت الفرص متكافئة للمستثمر المقيم مع المستثمر الأجنبي خصوصا في النظام الضريبي منذ ذلك الحين بدا يظهر التغيير في التقنين الضريبي حتى يصبح بسيطة في محتواه واضحا في نفس الوقت للمستثمر خصوصا اليم على القيمة المضافة وانخفاض الضغط الضريبي أساسا على الأرباح حتى تصبح مطابقة للمقاييس العالمية و تظهر هذه الامتيازات.

المحور الرابع: تحدي انهيار أسعار النفط العالمية.

يعتبر النظام البترولية الجبائية الجزائرية من أثقل الأنظمة الضريبية، باعتبار النفط هو المولد الأساسي للميزانية والعملة الصعبة في الجزائر، إلا أن ذلك يصطدم بصفة أساسية بالعمر الافتراضي للنفط على ضوء الاحتياطات المؤكدة المعروفة حالياً، والأوضاع المتدهورة الحالية التي يمر بها قطاع المحروقات الدولي من إنهيار ()
 2009 : 231). أن الجزائر تعاني حالياً من انخفاض إيراداته و بالأخص
 الحصيلة الضريبية المتأتية منه ، حيث أكد عبد المجيد عطار أن توقعات الجباية البترولية
 لهذه السنة، تشير الى الانخفاض خاصة و أن الإيرادات حسب مسؤولي القطاع
 15 % ما بين 2012 2014 بهذه مؤشر مقلق في حد ذاته. (حفيظ صوايلي -سمية
 يوسف و سعيد بشار 2014).

في هذا الصدد تجد الجزائر نفسها في الوقت الراهن أمام تحديين إما تعديل
 التشريعات الجبائية البترولية بشكل يقلل تأثير إيرادات الناتجة عنه بتقلبات أسعاره ، أو تعديل
 القوانين الجبائية المتعلقة بالقطاعات الأخرى بغية تقليل انعكاسات حركة اسعاره من جهة
 وتعويض الخسائر الناتجة عن هذه الازمات سواء الحالية أو احتياطاً للمستقبل.

المحور الخامس: التفكيك الجمركي الناجم عن إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

إن رغبة الجزائر في راء محادثات مجددة بغرض الدخول في مفاوضات حول
 اتفاقية شراكة هادفة مع الاتحاد الاوروبي في (13 أكتوبر 1993) ، حيث تنص الاتفاقية على
 مبدأ تفكيك التعريف الجمركية على مراحل تمتد ل 12 سنة من تاريخ التوقيع الذي قامت به
 الجزائر في أبريل 2002 ، و مثل هذا التفكيك يؤدي الى انخفاض الإيرادات الجمركية بالنظر
 الى الحجم الكبير للتعامل الجزائري مع الاتحاد الأوروبي الذي يتجاوز 65 %
 الخارجية للجزائر، وهذا يطرح مشكل كيفية تعويض النقص في الإيرادات الضريبية ، و
 نجم عنها عدة تعديلات في السياسة جبائية الجزائرية و
 عموماً وذلك يكون غالباً بزيادة نسبها ، تم تخفيض اعتماد أدوات الجاذبية الضريبية وإلغائها
 في بعض الأحيان.

النتائج

- ركزت هذه ومناقشة انعكاسات أهم المتغيرات العالمية الجاذبية الضريبية والسياسة الجبائية الجزائرية . توصلنا من خلالها الى النتائج التالية:
- 1- تشكل السياسة الجبائية إحدى ، السياسة الاقتصادية، يركز تحديدها كيفية نوعية الاقطاعات من محيط جبائي يساير الاقتصادي والسياسي .
 - 2- ز الجبائية السياسة ، الضريبي لتشجيع واستقطابه كثيرا هذه إافز الجبائية ، بعض الشركات ، شركات جديدة عملية تنظيم صورية.
 - 3- يجب ، تشجيع ، عن طريق بز الضريبية، إذا فيها البيئة المناسبة ، بصفة ، إقليم ، أهمية ، التركيز ، المضيفة ؛
 - 4- فعالية السياسة الجبائية جليا تصحيح الاقتصادي (توسيع التحفيز الاستثماري (التخفيضات، الإنتاجية، بالتالي تقليص البطالة مستوى تدريجيا.
 - 5- ت الجبائية يخضع لمنطق العشوائية ينبغي ،م مع البيئة المحلية والدولية و تعود بالفائدة على الأولى.

الخاتمة

من خلال العرض السابق تبدو الألفية الثالثة مليئة بالمتغيرات الجديدة التي يمكن أن تؤدي الى قلب معطيات الواقع الاقتصادي و تغير من آليات سيره بالنظر إلى التحولات التي

تفرزها العولمة من يوم الى آخر، و الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون بعيدا عن هذه ، مما يدفعه إلى التكيف معها بتكييف آليات تسييره، و تكيف سلوك الأعوان صادين ، و هنا يلعب النظام الجبائي و أدواته را محوريا في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتوجيه التحول بشكل يقلل من الأعباء ويضمن استمرارية المرفق العمومي بضمان تحقيق الإيرادات الضريبية. هذه تكيف التشريعات الضريبية متطلبات يفرض عليها ترشيد جبايتها، الأمثل لتوجيه اقتصادها بشكل يضمن التنمية المطلوبة دون المساس بالمصلحة الوطنية.

المراجع:

- رسلان محمد (2012)، " السياسة الضريبية الفلسطينية كأحد محددات النشاط الاستثماري خاص"، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية - جامعة محمد خيضر - بسكرة العدد الثاني عشر. 207.
- بوح نية قوي ،" الإطار المؤسسي و القانوني للتجارة الالكترونية: مفاهيم و مرتكزات" 1
- " اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الالكترونية" MECAS، العدد الاول، افريل 2005 عة ابو بكر بالقائد، ص292.
- شرين بدري البارودي،"دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية"، دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية-مؤتمر العلمي الخامس بجامعة الزيتونة الاردنية، 2005
- صديق محمد، مشكلات الضريبة الإلكترونية الممكنة، 3 : 2002 257
- السياسة الجبائية تحليلية مستقبلية، دكتوراه مقدمة بكلية الاقتصادية التسيير، 2003 . 229
- سعيد . العزيز ماملة الضريبية الإلكترونية، 14
- الإلكترونية التحديات، كلية نة الإسكندرية، جولية 2002 14
- ياسمينة(2006)، إشكالية التنمية الماجستير، كلية الاقتصادية، 80 - 91

-
- قدي عبد المجيد ، "النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة"
<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=76903>
- ، م الضريبي التغيرات الاقتصادية و السياسية،
الإنسانية , 31 2009 261 .
- حفيظ صوابلي -سمية يوسف و سعيد بشار (2014) ، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط
على الاقتصاد الجزائري" دى الخبر ، يوم أكتوبر 2014
<http://www.elkhabar.com/press/article/67927/#sthash.DJzWgXhd.dpuf>